المجلة الجزائرية للاتصال المجلد 17 العدد02 ((2018)، ص05 ــ 37
ISSN:1111-536X EISSN:2676-1793

أزمة الصحافة الورقية في الجزائر ومسار الانتقال الرقمي من 1997 إلى 2017.

The crisis of Paper Printed Press in Algeria and digital transition to e-Press (1997 2017)

أ.د رضوان بوجمعة

كلية علوم الاعلام والاتصال جامعة الجزائر3

ملخص:

تهدف هذه الدراسة، إلى استقراء واقع الصحافة الورقية في الجزائر و التحديات المستقبلية التي تفرضها البنية الاقتصادية لهذا القطاع، وما هي أهم المعالم التي تحدد مستقبل الصحافة الورقية في العشرية القادمة مع تزايد مؤشرات انخفاض أرقام السحب، و ضعف عائدات الإعلانات، و تراجع عدد القراء، وتقليص العديد من قاعات التحرير الورقية لعدد الصحفيين، و انخفاض أجور هؤلاء، و موت العشرات من العناوين الصحفية، و احتمال استمرار موت الكثير من العناوين الأخرى في العشرية القادمة.

كما ستتابع هذه الدراسة مختلف مسارات إدارات التحرير في التحول الرقمي في الصحافة المكتوبة من بدايته سنة 1997إلى منتصف سنة 2017، و كيف تعمل أهم عناوين الصحافة الورقية في الجزائر على مواجهة التحديات الرقمية، ومحاولة الربط بين الدعامتين الرقميةو الورقية.

كما ان هذه الورقة ستطرح سؤالا مركزيا في أزمة الاعلام في الجزائر اليوم: هل هي أزمة ثنائية الرقمي والورقي؟ أم أنه توجد مؤشرات أخرى لمخاطر تهدد المهنة الصحفية ككل،ونوعية المعلومة والإعلام بوجه عام، بسبب سياسة الكل المجاني، وأزمة النموذج الاقتصادي والتغير الحاصل في الهوية المهنية للصحفيين وتدخل الجمهور في مسار إنتاج المعلومة، واستمرار الهشاشةالاجتماعيةوالاقتصادية للصحفيين.

الكلمات المفتاحية: الصحافة الورقية، التحول الرقمي، النموذج الاقتصادي، الهوية المهنية، و ضبط الصحافة.

Abstract :

Abstract- This study aims to extrapolate the reality of paper printed press in Algeria and the future challenges posed by the economic structure of this sector. It is also question of extrapolating the most important features that determine the future of newspapers in the next decade with increasing indications of declining drawing numbers, weak advertising revenues, and a decline in the number of readers, And the reduction in many of the paper editing halls of the number of journalists, the decrease in their wages, the death of dozens of newspaper titles, and the possibility of the death of many other titles in the next decade.

This study will also follow the various paths of editorial departments in digital transformation in the written press from its beginning in 1997 to mid-2017, and how the most important headlines of paper journalism in Algeria work to confront digital challenges, and try to link the digital and paper supports. Also, this paper will raise a central question in the media crisis in Algeria today: Is it a binary digital and paper crisis? Or are there other indicators of risks threatening the journalistic profession as a whole, and the quality of information and the media in general, due to the free all policy, the crisis of the economic model, the change in the professional identity of journalists, the interference of the audience in the path of information production, and the continuing social and economic vulnerability of journalists.

Keywords ; Paper journalism, digital transition, economic model, professional identity and press regulation

مقدمة

تعرف الصحافة الورقية في الجزائرومنذ منتصف سنة 2014على الأقل أزمة حقيقية، تبرز بعض عناوينها الكبرى في وصول نموذجها الاقتصادي إلى نهايته، وفي بروز أزمة هوية حقيقية في ممارسة المهنة ككل مع التحولات التكنولوجية المتعاظمة.

و يمكن القول أن بروز هذه الأزمة سنة 2014،تزامن مع تحسن نسبي لخدمة الأنترنت في الجزائر، كما أنه من الواضح أن الخيار السياسي للسلطات الجزائرية بتأخير الولوج للأنترنت بتدفق سريع، أعطى للصحافة الورقية فرصا عديدة لتأجيل و إرجاء الأزمة. وقد ظهرت هذه الأزمة فعليا مع ظهور القنوات التلفزيونية الخاصة سنة2012، و هي قنوات تخضع للقانون الأجنبي و تستحوذ على جزء كبير من سوق الإشهار –كما سنرى ذلك لاحقا– مما حرم الصحافة الورقية من مصادر إشهارية مهمة.

وإذا ما أردنا التوقف عند بعض المؤشرات التي توضح الأزمة، يمكن التوقف عند انخفاض أرقام السحب، وضعف عائدات الإعلانات، وتراجع عدد القراء، وتقليص العديد من قاعات التحرير الورقية لعدد الصحفيين، وانخفاض أجور الصحفيين، وموت العشرات من العناوين الصحفية الورقية، وبروز أزمة حقيقية في المهنة الصحفية ككل، بسبب التطور التكنولوجي، الذي كشف عن عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم من قبل الناشرين لمرافقة التحول الرقمي الذي بدأت بعض معالمه في الجزائر منذ 20سنة خلت.

وحتى نتمكن من فهم واقع الصحافة الورقية في علاقتها بهذه التحولات، لا بد من استعراض أزمة الصحافة الورقية في علاقتها بأزمة الممارسة المهنية ككل، وببنية المنظومة الاقتصادية والتشريعية المنظمة للسوق الإعلامية بمختلف دعائمها، وعلاقة كل ذلك بطبيعة النسق الإعلامي ككل، دون أن

نتغاضى عن فكرة أن أزمة الصحافة الورقية من الناحية الاقتصادية هي أزمة عالمية، والأدبيات التي ترصد هذا كثيرة ومتنوعة(1)

كما أننا سنحاول الإجابة عن مبررات أنصار المحدد التكنولوجي الذين ينذرون بموت الورقي، بسبب منافسة وسطوة الموجة الرقمية،والذين ينفون بمقابل هذا أية إمكانية لإيجاد التعايش التحريري والمهني والاقتصادي بين الوسائط الإعلامية القديمة والوسائط الإعلاميةالجديدة.

وحتى نفكك ثنائية الورقي والرقمي في كل جوانبها، سنقوم بمسح شامل لخريطة الإعلام الورقي والرقمي في الجزائر ومختلف التجارب الحاصلة،وما هي أهم المؤشرات التي تحدد واقع اليوم، وتحديات الغد، بالنسبة للوسائط الإعلامية القديمة والوسائط الإعلامية الجديدة، وما يمكن أن يحدث على ضوء كل هذه المعالم من تغيير أو تبديل أو تثبيت في الأنماط الاقتصادية، وفي عادات واستخدامات الجمهور، وتأثير الأنساق السياسية والاقتصادية والثقافية على مستقبل المؤسسات الإعلامية و الممارسة المهنية ككل.

الصحافة الورقية في الجزائر: الأرقام و المؤشرات

توضح الأرقام الرسمية لمديرية الصحافة المكتوبة بوزارة الاتصال التي نشرتها في بداية سنة 2015، الارتفاع الكبير لعدد النشريات على الساحة الإعلامية الجزائرية(2) ، إذ بلغ عدد العناوين المسجلة لدى المديرية المذكورة 280 عنوانا من مختلف أصناف النشريات، يأتي على رأسها عدد اليوميات الذي بلغ – حسب المصدر نفسه–149يومية تسحب لوحدها مليونين و 360ألف نسخة يوميا، من بينها أكثر من مليون و 519ألف نسخة كسحب يومي للصحف الصادرة باللغة العربية، و التي يبلغ عدد عناوينهاب86عنوانا مقابل 63يومية مكتوبة باللغة الفرنسية.

هذه الأرقام تبين واقع إغراق السوق الإعلامية بعدد كبير من العناوين الصحفية وباللغتين العربيةوالفرنسية، وهو فعل إرادي يترجم طبيعة التسيير الإعلامي للسلطة السياسية في علاقته بالولاء

لمختلف شبكات السلطة، و من أجل ضمان استفادة كل شبكة من هذه الشبكات من ربوع الإشهار العمومي الذي لازالت تحتكره الحكومة إلى يومنا هذا. ويمكننا من خلال الجدول الموالي أن نقرأ مشهد الصحافة الورقية في الجزائر، إلى غاية 31مارس2015، على النحو التالي:

جدول رقم1: توزيع عدد الصحف اليومية إلى غاية31مارس2015-المصدر وزارة الاتصال-

اللغة	عدد العناوين	معدل السحب
عربية	86	1.519.976
فرنسية	63	840.339
المجموع	149	2.360.315

كما تبين المعطيات الرسمية، أن الصحف الأسبوعية في الجزائر وإلى غاية ذات التاريخ، كانت تقدر بـ 33.أسبوعية، 26منها صادرة باللغة العربية و7 باللغة الفرنسية، تسحب أكثر من 800ألف نسخة أسبوعيا.

وإذا ما استعرضنا بالتفصيل أرقام سحب اليوميات، فإننا نلاحظ أن ثلاثة يوميات باللغة العربية، تستحوذ على أكثر من مليون و200ألف نسخة يوميا لوحدها، أي أكثر من 50بالمائة من السحب اليومي للصحف، ويتعلق الأمر بيوميات 'الخبر'، و 'الشروق اليومي'، و'النهار الجديد"، في حين أن سبعة عناوين أخرى باللغة الفرنسية تسحب مجتمعة ما يقارب نصف مليون نسخة يوميا. في حين أن باقي العناوين الصحفية –أي 139 يومية–تقتسم السحب المتبقي، أي ما يقارب 660ألف نسخة يوميا.

ولا يمكننا أن نفهم خريطة السحب اليومي لهذه الجرائد لغاية 31مارس2015، دون أن نتوقف عند معدلات السحب و توزيعها من أكبر الجرائد سحبا إلى أصغرها، وهو ما يمكن أن نوضحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 2: توزيع السحب اليومي(3)للجرائد 149إلى غاية 31مارس2015

عدد اليوميات ولغة النشر	فئات السحب
69يومية 46باللغة العربية 23باللغة الفرنسية	3آلاف نسخة يوميا
33يومية 16باللغة العربية 17باللغة الفرنسية	بين3001و5آلاف نسخة يوميا
20يومية 13باللغة الفرنسية 7باللغة العربية	بين5001و10آلاف نسخة يوميا
13يومية 9باللغة العربية 4باللغة الفرنسية	بين10001و20ألف نسخة يوميا
4يوميات كلها باللغة الفرنسية	بين 20001و40ألف نسخة

يومية واحدة باللغة الفرنسية	بين40001و80أل ف نسخة يوميا
يومية واحدة باللغة الفرنسية	بين80001و100ألف نسخة يوميا
5يوميات 3يوميات باللغة الفرنسية يوميتان باللغة العربية	بين100001و250ألف نسخة يوميا
3يوميات كلها باللغة العربية	بين251001و500ألف نسخة يوميا

هذه المؤشرات تبين أن أكثر من مائة يومية لا يتعدى سحبها اليومي 5آلاف نسخة، و أن 69منها سحبها اليومي يساوي أو يقل عن 3آلاف نسخة يوميا، و هي صحف في الكثير من الأحيان لا توظف أكثر من ثلاثة صحفيين، و لا توزع أصلا، وهي واجهات لمختلف شبكات المصالح و التي ترتبط بأجهزة وشبكات السلطة، و هي التي تتلقى بين صفحة واحدة إلى ثلاث صفحات يوميا من الإشهار العمومي، من قبل جهات نافذة (الإدارة، ورؤوس السلطة التنفيذية، وشبكات المال الفاسد) التي لها وزن في مسار توزيع الإشهار العمومي.

والعامل المشترك لكل هذه الصحف، هو انعدام الحرفية والمهنية، وممارستها الدعاية البدائية لصالح السلطة بكل تركيبة شبكاتها وزمرها وعصبها.

و يمكن الإقراربكون هذه الصحف مرشحة للانقراض في السنتين القادمتين، من منطلق أن السلطة السياسية لم تعد بحاجة إليها في استراتيجيات التسويق السياسي للنظام في الخارج،كما أنها أصبحت لا تحتاجها كثيرا لتلويث الساحة الإعلامية في الداخل، فالسلطة تجاوزت مرحلة تلميع صورة البلد المنفتح من منطلق مؤشر التعددية الإعلاميةالمختصرة في تعدد العناوين، كما أن الأزمة الاقتصادية التي تعرفها

الجزائر منذ أكثر من سنتين مع انهيار أسعار النفط، أثرت بشكل مباشر على إمكانيات السلطة في مواصلة توزيع الإشهار العمومي، و تغطية نفقات الطبع و التوزيع و الجباية و مختلف المساعدات الأخرى، لذلك فمن المستحيل اقتصاديا و إجرائيا، أن تبقى هذه العناوين التي لا يتعدى سحبها 5آلاف نسخة في السوق الإعلامية، ما عدا ما تعلق بالصحف العمومية التي بدأت السلطة تحضر لمخطط إعادة هيكلتها التنظيمية و الاقتصادية و المؤسساتية(4).

عرفت نهاية سنتي 2016و 2017 و بداية هذه السنة موت أكثر من 20 عنوانا من هذه الصحف، وهو الموت الذي يشكل استمرارية لوفاة عناوين أخرى سنتي 2014 و 2015، وهو ما أكده وزير الاتصال جمال كعوان في تصريح للاذاعة الجزائرية في بداية أكتوبر 2017، حيث أكد أن أزمة الصحافة المكتوبة أدت لوفاة 26 يومية منذ 2014، و بأن هذا الوضع سيتواصل بسبب المشاكل المالية و الاقتصادية الصعبة للغالبية العظمى للصحف.

و قد أعلنت يومية "لاتريبون" إفلاسها و توقفها عن الصدور في التاسع أوت 2017، كما أن عناوين أخرى بدأت تبرز لديها مظاهر اختناق اقتصادي سيؤدي حتما لإغلاقها.

وكما يبرز من خلال الجدول، أن ما يقارب 33يومية لا يتعدى سحبها اليومي 20ألف نسخة، و هي كذلك يوميات هشة اقتصاديا، و الكثير منها يخدم أجندات سياسية و اقتصادية، على علاقة بالنخب السياسية الموجودة في منظومة الحكم، و هي كلها مرشحة للموت اقتصاديا، لأنها أصبحت غير قادرة بحكم عدة تحولات من إحداث التوازن المطلوب في مداخيلها و مصاريفها، خاصة و أن كل المؤشرات تبين تراجع الإعلانات، و كثرة و تعقد المصاعب التي تعاني منها المطابع العمومية، و التي أصبحت في وضع صعب يحتم عليها المطالبة بتعويض الديون التي تقدر بعشرات الملايير من الدينارات لدى هذه الصحف.

ويمكن استثناء عنوانين اثنين من هذا الموت المحتوم الذي سوف لن يتعدى السنتين من منطلق اقتصادي بحث، ويتعلق الأمر بيوميتين تابعتين لأحد رجال الأعمال المقرب من بعض دوائر السلطة، وهذا في حالة ما إذا استمر هذا الرجل في استراتيجية الاقتراب و الالتصاق من دوائر السلطة(5)، و إذا ما استمرت العصبة التي يرتكز عليها الاستمرار في السلطة.

وإذا ماتوقفنا مليا في الفئات الأخرى، يمكن القول إنه لا توجد إلا 10يوميات على أقصى تقدير، يمكن أن تستمر في المقاومة الاقتصادية وفي الوجود في الخمس سنوات القادمة،وأن هذه الصحف إن لم تتأقلم مع التحول الرقمي، والاستعداد لتطوير نموذج اقتصادي يجمع بين استراتيجية تسويق الورقي مع الصيغة الرقمية، فإنه من المحتمل ألا تبقى إلا ستة جرائد ورقية وفي أحسن الحالات. وهذا إذا حسمنا المسألة من الناحية الاقتصادية المحضة، أما إذا تدخلت عوامل أخرى فإنه وفي كل الحالات لا يمكن أن تبقى في الوجود إلا عشرة عناوين صحفية ورقية من مجموع 149عنوانا.

سحب الصحف الورقية في الجزائر: انخفاض بنسب تتراوح بين 46و60 بالمائة

عندما نتوقف عند مؤشرات سحب الصحافة الورقية في الجزائر إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2017، فإن أول ما يشدنا هو النسب الكبيرة في تراجع سحب اليوميات، ولا نستثني من هذا التراجع أي عنوان صحفي، حيث يمس هذا الواقع اليوميات الكثيرة السحب واليوميات الأقل سحبا.

يوضح الجدول الموالي مؤشرات تراجع السحب لـ15يومية، فمن اليوميات الأكثر سحبا إلى أقلها سحبا، وهي اليوميات التي من المحتمل جدا أن تبقى في المشهد الإعلامي للصحافة الورقية، أو يتأجل موتها من ثلاث إلى خمس سنوات، بحكم وضعها القانوني و الاقتصادي، إذ تتوزع بين يوميات ذات سحب كبير و لها إمكانيات البقاء بحكم وجود حد أدنى من عائدات الإعلانات، و يوميات متوسطة إلى ضعيفة السحب و لكنها بحكم ملكيتها و تبعيتها لكبار رجال المال و الأعمال، فإن بقاءها مرتبط باستمرارية

المصالح الاقتصادية و السياسية التي تدافع عنها، و صحف عمومية تجد مبررات وجودها و بقائها باستمرارية الوظيفة السياسية والدعائية التي وجدت من أجلها و بسبب تمويلها المضمون من ميزانية الدولة.

وما يبينه الجدول رقم 3، هو القاسم المشترك لكل اليوميات، وهو تراجع كبير لمعدلات سحب كل الصحف في الخمس سنوات الماضية، تراجع بتراوح بين 50 و60بالمائة. وهي نسب تجد تفسيراتها في العديد من العوامل والأسباب.

اسم الجريدة الورقية	اللغة و الوضع القانوني	السحب اليومي سنة 2012	السحب اليومي سنة2017	نسبة التراجع %
الخبر	عربية–خاصة شركة ذات أسهم	227ألف و465	140 ألف	أكثر من 58بالمائة
الشروق اليومي	عربية–خاصة شركة ذات أسهم	531ألف و984	130ألف	أكثر من 72بالمائة
النهار الجديد	عربية–خاصة شركة ذات أسهم	500ألف و365	180ألف	أكثر من 63بالمائة
وقت الجزائر	عربية–خاصة ملكية لرجل أعمال مقرب من السلطة	20ألف	10ألف	50بالمائة
El Watan	فرنسية–خاصة	163ألف	80ألف	أكثر من 51بالمائة
Liberté	فرنسية–خاصة عربية–خاصة ملكية لرجل أعمال مقرب من السلطة	بين100و110آلاف	50ألف	أكثر من 50بالمائة
Le soir d'Algérie	فرنسية–خاصة	بين 50و60ألف	25ألف	أكثر من 51بالمائة
Le Quotidien d'Oran	فرنسية–خاصة	130ألف	50ألف	أكثر من56 بالمائة
Le Temps	فرنسية–خاصة عربية–خاصة ملكية لرجل أعمال مقرب من السلطة	30ألف	17ألف	أكثر من 47بالمائة
El Moudjahid	فرنسية–عمومية	50ألف	20ألف	60بالمائة
Horizons	فرنسية–عمومية	10ألف	5آلاف	50بالمائة

WWW.ACR-DZ.COM

الشعب	عربية–عمومية	12ألف	5آلاف	52بالمائة
المساء	عربية–عمومية	10ألف	5آلاف	50بالمائة
النصر	عربية–عمومية جهوية	30ألف	15الف	50بالمائة
الجمهورية	عربية–عمومية – جهوية	20ألف	10آلاف	50بالمائة

جدول رقم3: مؤشرات تراجع سحب أهم اليوميات (6)من 2012إلى2017

أزمة الصحافة الورقية: الأسباب والمظاهر

ويمكن في هذا المجال تحديد أهم عوامل وأسباب هذه الأزمة وأهم تجلياتها فيما يلي:

1–منافسة شبكات التواصل الاجتماعي و انتشار الهواتف الذكية:

يعتبر هذا العامل واحد من أهم أسباب تراجع مبيعات الصحف المكتوبة، وانخفاض سحب الجرائد، ففي دراسة حديثة جدا حول الأنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، تبين أن التكنولوجيات الجديدة للاتصال تحولت إلى ظاهرة اجتماعية حقيقية. فهذه التكنولوجيات أصبحت تأخذ حيزا مهما في الحياة اليومية للأفراد في الجزائر.

فعدد المشتركين في شبكة الأنترنت بلغ في نهاية 2016، 29.5مليون مشترك، مقابل 18,9مليون مشترك سنة 2015، وهو عدد مهم بالنظر لعدد سكان الجزائر، الذي يقارب 40مليون نسمة.

و تشير أرقام هذه الدراسة إلى أن 13مليون جزائري ممن بلغوا سن 15سنة فما فوق، يبحرون على الأنترنت يوميا، و بأن أكثر من 10ملايين جزائري من الفئة العمرية نفسها يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي، و تضيف معطيات ذات الدراسة التي أجرتها هذه الشركة المتخصصة(7)، في فيفري من سنة 2017، من أن الفايسبوكيبقى الشبكة الأكثر اهتماما من قبل الجزائريين بـ17مليون مشترك، و بأن

ما يقارب 4ملايين جزائري ممن يبلغون سن 15سنة فما فوق يبحرون يوميا على اليوتيوب، و أكثر من 500ألف على غوغل و الاستغرام، و بأن أكثر من 300ألف شخص يبحرون على موقع واد كنيس المتخصص في البيع على النت.

وتشير الدراسة ذاتها، إلى أن أكثر من 77بالمائة من مستخدمي الأنترنت، يبحرون بواسطة الهواتف الذكية، و بأن أن سوق الهواتف الذكية ستعرف انتعاشا أكبر في السنوات القادمة بحكم الطلب المتزايد عليها.

فأرقام الدراسة المذكورة سابقا كذلك، تشير إلى أن أكثر من 13 مليون مستخدم للأنترنت ممن يبلغون سن 15سنة فما فوق، يملكون هاتفا ذكيا، أي 47بالمائة من هذه الفئة العمرية(50بالمائة نساء و44بالمائة رجال).

وفي تفاصيل عادات استخدام الهواتف الذكية، تبين الدراسة أن المستخدم يطلع على هاتفه كل عشر دقائق، لمدة تساوي أو تقل عن 30ثانية.

هذه المعطيات الخاصة باتساع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وانتشار الهواتف الذكية، في الجزائر، هي ظاهرة تمس غالبية دول المعمورة، فالسوق العالمية للهواتف النقالة، تخبرنا أن 2,5مليون هاتف ذكي تباع كل يوم في العالم، وبأن 15مستخدم لشبكات التواصل الاجتماعي يسجلون أنفسهم كل ثانية، أي مليون كل يوم، من بينهم 500ألف مستخدم جديد للفايسبوك لوحدها.

وجود هذه التكنولوجيات وهذه الشبكات مكن الجمهور من تعددية لا متناهية من الخيارات الإعلامية، ومن تعددية مصادر المعلومات، رغم أن النوعية ليست حاضرة كل الوقت، لكن هذه الخيارات تسمح للجمهور من انتقاء ما يشاء وما يرغب فيه من مواد إعلامية مختلفة.

2- سياسة الكل المجاني لصحافة الواب:

يمكن التأكيد على أن هذا الواقع الذي يدوم منذ 20سنة، أي منذ سنة 1997، مع بداية أول صيغة رقمية لصحيفة ورقية، وهي جريدة "الوطن" الصادرة باللغة الفرنسية.

إذ أن الصيغة الرقمية لكل الجرائد الورقية الموجودة على الواب تسمح لمستخدمي الأنترنت من الاطلاع على كل الصحيفة الورقية بشكل مجاني، بل وتوفر غالبية الجرائد الورقية إمكانية تحميلها كاملة بصيغة بي دي أف.

وسياسة الكل المجاني هذه تتسبب وباستمرار في تقليص نسب المبيعات، وبشكل مستمر، وهو ما سيستمر أكثر مع الانتشار الكبير للهواتف الذكية ودخول خدمات الجيل الثالث والرابع للأنترنت حيز الخدمة.

و هنا لا بد من التأكيد أن الصحف الورقية لم تؤسس مواقع أنترنت فعلية، بقاعات تحرير و بوسائل محددة لما هو رقمي، بل اقتصرت على وضع المادة المنشورة في النسخ الورقية على الواب، و هو ما يعني أنهم لم يطلقوا ديناميكية للتحول الرقمي، فجريدة 'الوطن' مثلا اليوم، و جراء انخفاض مبيعات نسختها الورقية، أصبحت لا تحين موقعها الالكتروني قبل العاشرة صباحا، بغرض دفع قرائها لاقتناء الجريدة، عوض تحميل الجريدة على الواب، كما أن جريدة 'لوكوتيديان دووران'، التي تضع مادتها الإعلامية في حدود السادسة صباحا، أصبحت تعرض عن وضع النسخة الورقية كاملة بصيغة 'بي دي أف'، وهو الشأن نفسه بالنسبة لجريدة 'الخبر'، و هي صيغ تحاول الصحف الورقية إيجادها لمواجهة انهيار المبيعات، لكن تبقى هذه الخيارات غير مضمونة النتائج و لا العواقب.

3-تضاعف تكاليف إنتاج الصحف المكتوبة

لا بد من التأكيد أن هذا العامل زاد من تعقيدات الأزمة التي تعرفها الصحافة المكتوبة في الجزائر، خاصة وأن الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على المؤسسات الإعلامية قد ارتفعت منذ الفاتح جانفي 2017، مع قانون الميزانية، حيث انتقلت من 7بالمائة إلى 9بالمائة، وهو الارتفاع الذي زاد من تكاليف إنتاج الصحف المطبوعة، كما أدى ببعض الصحف اليومية لرفع سعر بيع الجريدة، و هو الرفع الذي كان واضحا بأنه يحمل عدة مخاطر، أهمها استمرار تراجع مبيعات هذه الجرائد.

ففي الرابع من فيفري 2017، قررت يوميتي "الوطن" و "ليبرتي" الصادرتين باللغة الفرنسية رفع سعر الصحيفتين من 20 إلى 30 دينار ، و أرجعت هذا لما وصفته بـ"الارتفاع الصاروخي لتكاليف التصنيع" المتزامن مع ارتفاع ثمن الورق وتراجع قيمة الدينار في ظل أزمة اقتصادية ناجمة عن تراجع المداخيل النفطية.

4- ضعف عائدات الإعلانات، و المنافسة الاشهارية للقنوات التلفزيونية الخاصة

هذا الواقع الذي تعاني منه المؤسسات الصحفية منذ بداية سنة 2015، اعترف به حتى وزير الاتصال السابق في أكتوبر من سنة 2016، حيث أعلن عن تراجع كبير في حجم الإشهار العمومي بنسبة 65 بالمائة خلال سنتي 2015 و2016، مرجعا ذلك إلى الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة، مع الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعرفها الجزائر.

كما أن تراجع الإعلانات غير متعلق فقط بالإعلانات العمومية و الحكومية، بل لم يستثن القطاع الخاص، بسبب آثار الأزمة المالية و الاقتصادية، و تراجع الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة،

الوطنية أو الخارجية، ففي قطاع صناعة و بيع السيارات مثلا، يشير بعض المتخصصين في السوق الإعلانية ، إلى أن هذا القطاع الذي كان ممولا رئيسيا بإعلاناته للصحافة المكتوبة، تراجع كثيرا في الاستثمار الإشهاري، إذ أن استثمارات الإعلانات المنشورة في الصحف اليومية تقلص بما يقارب 50بالمائة، إذ انتقل من 5.739.387.604دينار جزائري، إلى 3.794.601.262دينار جزائري.(8)وهو التراجع الذي سيستمر في الخمس سنوات القادمة حسب العديد من المتخصصين الذين يؤكدون أن ذلك يرتبط بعدة عوامل، فبالإضافة للأزمة الاقتصادية، فإن الاشهار في الصحافة المكتوبة لم يعد أولوية للكثير من الشركات، التي أصبحت تستثمر في شبكات التواصل الاجتماعي بميزانيات محدودة جدا، و بفاعلية إشهارية أكبر، كما أن القنوات التلفزيونية الخاصة التي يقدر عددها اليوم بأكثر من 44قناة تلفزيونية، و التي تعمل دون أي ضبط لعملها المهني و الاشهاري، تعرض خدماتها لبث الومضات الاشهارية التلفزيونية بأسعار بخسة لا يمكن للصحافة المكتوبة أن تنافسها، مما دفع بالكثير من الشركات لتغيير استراتيجياتها الاشهارية، و استبعاد شامل للصحافة المكتوبة كدعامة إعلانية لها. وفي هذا يمكن القول أن هذه القنوات هي المسئولة الأولى عن انهيار الإعلانات في الصحافة الورقية.

و ما يزيد من متاعب الصحافة المكتوبة في هذا المجال، هو استمرار احتكار ما تبقى من الاشهار العمومي من قبل الحكومة، و هو الاحتكار الساري المفعول منذ 19اوت 1992، من خلال تعليمة أحد رؤساء الحكومة السابقين، كما أن هذا القطاع يبقى يسير دون قانون ينظم سوق الإشهار و الإعلانات.

5- تقليص العديد من قاعات التحرير الورقية لعدد الصحفيين، والتأخر في دفع أجور الآخرين

وهو إجراء مس كل قاعات التحرير تقريبا، فبالإضافة لتوقيف توظيف الصحفيين، شهدت العديد من قاعات التحرير تقليصا لعدد الصحفيين بمبررات متعددة، وهذا الواقع تشهده كل قاعات تحرير الصحف الورقية في العالم، فمجلة "لكسبريس" الفرنسية مثلا، تقلص عدد الصحفيين لديها من 120صحفيا سنة 2013إلى 40صحفيا سنة2017، كماتقلص عدد الصحفيين في الولايات المتحدة الأمريكية، من 55ألف سنة2006،إلى 31ألف سنة 2015، وكذلك الأمر لغالبية الصحف و المجلات الورقية في العالم (9).

كما تعرف قاعات تحرير أخرى، مصاعب مالية كبيرة أدت إلى تأخر دفع أجور الصحفيين لأشهر معدودة، كما هو الحال مثلا بالنسبة لصحيفة صوت الأحرار التابعة للحزب الحاكم حزب جبهة التحرير الوطني، حيث يقدر مِتأخر أجور الصحفيين أكثر من 20مليون دينار جزائري(10).

6-ديون الجرائد لدى المطابع العمومية

تشكل ديون الصحف الخاصة لدى المطابع العمومية، أحد الملفات التي يكتنفها الكثير من الغموض، لأسباب سياسية و اقتصادية و تجارية، جزء منها يعود للمؤسسات الإعلامية و جزء آخر مرتبط بالسلطات العمومية التي كثيرا ما تستخدم هذه الديون كورقة ضغط سياسية كلما كانت هناك ضرورة لذلك.

لكن الشيء الوحيد المؤكد و هو أن ديون الصحف لدى المطابع العمومية تقدر بعشرات الملايير من الدينارات، و توجد أكثر من ثلاثين جريدة لها ديون متوسطة إلى معتبرة لدى المطابع العمومية، ومن أبرز هذه الديون التي تسببت في سجال كبير في الساحة العمومية،ديون جريدة "الشروق اليومي" ، حيث أكدت أربع مطابع حكومية (11)، أنّ دُيون جريدة "الشروق اليومي"، بلغت 574.490.985.81 دج ، حسبما جاء في وثيقة لذات المطابع نشرت في السابع ماي2017.

وهي شركة الطبع للوسط، شركة "سامبرال"، شركة الطبع للشرق وشركة الطبع للغرب، حيث ورد، أنّ ديون "الشروق اليومي" لدى مطبعة الوسط بلغت أكثر من 20.5 مليار سنتيم (204.459.280.78 دج)، وديون شركة "سامبرال" بلغت أكثر من 23 مليار سنتيم (231.536.130.22 دج)، ديون مطبعة الغرب بلغت 9.3 مليار سنتيم (93.670.860.13 دج) فيما بلغت ديون مطبعة الشرق 4.4 مليار سنتيم (بالضبط 44.828.714.68 دج)، وهو ما يجعل مجموع ديون جريدة "الشروق اليومي" لدى المطابع الحكومية يصل إلى 574.490.985.81 دج، أي أكثر من 57 مليار سنتيم.

وقالت المطابع إنّ هذه الوضعية تسبّبت في التأثير السلبي على توازن المطابع الحكومية وأثّرت على أدائها وتوازنها المالي وأدت دورا في تدهور رقم أعمالها ووضعيتها المالية، على غرار مطبعة "سامبرال" مثلا التي توجد حاليا في وضعية مالية خطيرة وصلت حدّ عدم القدرة على دفع رواتب العمّال وإمكانية الإعلان عن إفلاسها في أي وقت.

و كل هذه المعطيات حول ديون المطابع العمومية، و الأزمة التي تعرفها المطابع بسبب عجز الحكومة عن الاستمرار في تمويلها غير المدروس كما كانت في السابق، نظرالانهيار أسعار البرميل في السوق الدولية، حيث ستكون المطابع مرغمة بمطالبة كل العناوين بتسديد ديونها أو التوقف عن سحبها، وهو المرجح جدا أن يكون في نهاية هذه السنة أو مطلع السنة القادمة على أقصى تقدير.

7-أزمة شركات توزيع الصحافة الورقية

لم تستثن أزمة الصحافة الورقية في الجزائر أية حلقة من حلقات صناعة الصحف، بما فيها شركات توزيع الصحافة الورقية.

فالأرقام تشير إلى أن أزمة تقلص مبيعات الصحف تتواصل منذ ثلاث سنوات، فهناك تقلص يتراوح بين 38إلى 64بالمائة في مبيعات الصحف اليومية، كل الصحف، من أكبر صحيفة إلى أصغرها في السحب، ومعها أصبحت شركات التوزيع غير قادرة على إحداث التوازن بين تكاليف التوزيع ومداخيله، (12)والنتيجة اليوم هو أن أكثر من 25بالمائة من شركات التوزيع أفلست وأغلقت، وهو الحال مثلا لغالبية شركات التوزيع في الغرب الجزائري، والذي يعرف أكبر عدد من تقلص نسب قراء الصحافة الورقية.

8-موت العشرات من العناوين الصحفية، واحتضارالأخرى:

ومن أبرز الصحف التي توقفت لأسباب اقتصادية ومالية، صحيفة "المجاهد الأسبوعي" العريقة التي تأسست عام 1956 أثناء حرب التحرير ضد الاحتلال الفرنسي، وتحولت بعد الاستقلال إلى لسان حال حزب جبهة التحرير الحاكم، قبل أن يقرر القائمون عليهاتوقيفها عن الصدور السنة الماضية بسبب الأزمة المالية، كما لحقت بها يومية "الأحداث" الخاصة.ويومية «الجزائر نيوز" بطبعتيها العربية والفرنسية، وصحف أخرى تم إعادة جدولة ديونها، ومن المحتمل أن يتم توقيف سحبها بسبب تراكم ديونها لدى المطابع،

وعرفت الجهة الغربية من الجزائر توقف عدد من اليوميات، منها "صوت الغرب" (بنسختيها العربية والفرنسية) و"المصير"، وهي صحف صغيرة محلية لا تطبع ولا توزع إلا في ولايات الغرب الجزائري.

وكانت جلّ هذه الصحف تحصل يوميا بين ربعؤونصف صفحة من الإعلانات الحكومية بما يبقيها على قيد الحياة، لكن تقليص الحصص الممنوحة لها دفع إداراتها إلى إبلاغ الصحفيين والعمال بعدم قدرتها على الاستمرار في الصدور.

وهناك صحف أخرى تصدر بشكل مضطرب،وهي مرشحة للغلق كما هو حال جريدة "اليوم"، وجرائد أخرى كثيرة.

ولم تستثن الأزمة حتى الصحف الحكومية، بالرغم من الإعانات التي تحصل عليها من الحكومة،واستفادتها من حصص إعلانية،والمساعدات التي تحصل عليها لدى المطابع الحكومية رغم أن مبيعاتها لا تكاد تذكر، لكن دعم الدولة لها يضمن استمرارصدورها.

التحديات المستقبلية للصحافة الورقية

تبين كل المؤشرات السابق ذكرها، أن هوامش المناورة لدى الصحافة الورقية في الجزائر، أصبحت محدودة جدا، وأن كل المعطيات تؤكد أن مسار موت العديد من الصحف الورقية سيتسارع في الأشهر والسنوات القليلة القادمة، وأن تحديات بقاء بعض العناوين الصحفية في الساحة باتت كبيرة. و يمكن القول أن أكبر هذه التحديات اقتصادية، إذ لا بد من التفكير في بناء نموذج اقتصادي يجمع بين الورقي و الرقمي، و يمكن القول أن العناوين المرشحة لمقاومة هذه الظروف الصعبة لن تتعدى في كل و أحسن الحالات خمسة إلى ستة عناوين.

و يمكن الإقرار في هذا الإطار بأن النموذج الاقتصادي الذي ولد مع إصلاحات حكومة حمروش، و الذي أعطى الأدوات القانونية و المالية لملكية الصحفيين لصحفهم الخاصة، هو نموذج دخل في حكم الماضي، و لذلك من المحتمل جدا أن لا تبقى إلا العناوين الصحفية المرتبطة اقتصاديا بكبار رجال المال و الأعمال، أو الصحف الحكومية المرتبطة بريع الإشهار العمومي و الأجندا الدعائية لمنظومة الحكم.

كما أن التحدي الثاني لهذه الصحف التي يمكن أن تواصل صدورها هوتحدي تحريري مهني، فهذه العناوين مطالبة بأن تعمل على إعادة النظر في عملها التحريري وفق تغيرات الممارسة الإعلامية بسبب منافسة صحافة الواب، بالإضافة لمنافسة شبكات التواصل الاجتماعي للعمل الصحفي المحترف بكل أبعاده الورقية والرقمية والمسموعة والمرئية.

فلا يمكن للصحف الورقية في الساحة من تفادي الموت المحتوم دون صياغة استراتيجيات واضحة لإنجاح التحول الرقمي في الصحافة المكتوبة، مع تقييم المحاولات السابقة، وهو ما لا يمكن أن يتم إذا لم يتغير الإطار السياسي، والتشريعي، والتنظيمي والإجرائي لكل المنظومة السياسية، والاقتصادية والمالية والمؤسساتية التي تؤثر في الصناعة الإعلامية بشكل مباشر.

خريطة الإعلام الرقمي في الجزائر

لا بد أن نشير قبل البد في استعراض هذه الخريطة الإعلامية الرقمية في الجزائر، إلى أن تجربة الصحافة الجزائرية المكتوبة معالانترنت، بدأت مع نهاية سنة 1997، مع يومية "الوطن" الصادرة باللغة الفرنسية، ثم يومية "لوماتان"، و "الخبر" و "ليبرتي"، إلى اليوم حيث توجد أكثر من خمسين يومية مكتوبة على الواب.

ويمكن القول أن غالبية هذه الصحف الورقية، تضع مضامينها الورقية بصيغة رقمية، و بشكل مجاني، و منذ عدة سنوات، و الكثير يعتقد أن فشل هذه الصحف في التحول الرقمي، ساهم في إضعافها و في انهيار مبيعاتها، مادام أن سياسة الكل المجاني على الواب أدت إلى خنق الصحف الورقية اقتصاديا.

أما عن الصحافة الرقمية الخالصة، فإن التجربة حديثة نسبيا، وهي متنوعة في توجهاتها التحريرية والاقتصادية و اللغوية.

فخريطة الإعلام الرقمي في الجزائر، تتنوع، من الإعلام الرقمي الشامل، إلى الإعلام الرقمي المتخصص، إلى الإعلام الرقمي المحلي والجهوي، إلى الإعلام الرقمي الخاص بحركات المجتمع المدني والحركات السياسية.

لكن ما يهم أكثر بالنسبة لهذا المقام،هو الصحف الالكترونية التي يقوم عليها صحفيون محترفون، لأن متابعة كل مظاهر الإعلام الرقمي الأخرى لا يمكن أن تتسع لها هذه الدراسة.

يمكن القول أن خريطة الصحف الالكترونية التي يقوم عليها صحفيون محترفون، و التي تعمل بشكل منتظم و مستمر، تتوزع على أكثر من ثلاثين صحيفة إلكترونية بين عربية و فرنسية، غير أن الأكثر أهمية و التي تعمل بمهنية أكثر هي لا تتجاوز 10صحف، و يمكن توضيح هذه الخريطة الإعلامية وفق الجدول الموالي

جدول رقم 4:أهم الصحف الالكترونية في الجزائر

اسم الصحيفة الالكترونية	اللغة و الوضع القانوني	سنة التأسيس	بلد إيواء الموقع
TSA Tout sur L'Algeire	فرنسية خاصة مسجلة وفق القانون الفرنسي	2007	فرنسا
Maghreb émergent maghrebemergent.com	فرنسية خاصة	2008	سويسرا
le Huffpost Algérie	فرنسية خاصة	هي وليدة الصحيفة الدولية الأم	فرنسا
http://www.algeriepatriotique.com	فرنسية خاصة	2012	الجزائر
http://www.leconews.com/	فرنسية خاصة	2012	الجزائر

Libre Algérie	فرنسية خاصة	2014	سويسرا
Algérie focus	فرنسية خاصة	2008	فرنسا
DIA	اخباري سليم اغار	غير واضح	غيرواضح
Alg24 https://www.alg24.net	أنيس رحماني	2012	الجزائر
http://www.algerie360.com	اخباري	2014	فرنسا
Algerie part	إخباري	2017	فرنسا
كل شيء عن الجزائر	عربية	ماي2017	فرنسا
الجزائر 24 ALjazair24.com	اخباري متنوع	غير متوفر	غير متوفر
سبق بريس www.sabqpress.net	اخباري متنوع		
الجزائر اليوم http://aljazairalyoum.com	اخباري متنوع اخباري		
جزائر سكوب http://algeriescoop.com	اخباري	غير متوفر	
الميدان elmaidane.com	رياضي	غير متوفر	
الكاشف www.elkachef.net	اخباري متنوع عبد المنعم شيتور التوجه : اسلامي	غير متوفر	
حصري http://hasrii.com	اخباري متنوع حيمر محمود	غير متوفر	
شرشال ينوز /http://www.cherchellnews.dz	جوارية	غير متوفر	
الطريق نيوز	إخباري	2014	بلجيكا

مسيرة الصحافة الالكترونية :من 1998إلى 2017

يمكن التأكيد من الناحية التاريخية، أن أول جريدة إلكترونية خالصة عرفتها الجزائر كانت سنة 1998مع تجربة "ألجيرياأنترفاس'، من طرف وكالة "أنترفاس ميديا"، و رغم النقائص التي كانت مسجلة في بداية التجربة، إلا أن الجريدة استطاعت أن تكسب جمهورا محددا، و هي التجربة التي دامت خمس سنوات، حيث توقفت سنة 2003لأسباب مالية ، بعد أن توقف الدعم المالي لها، حيث استفادت هذه البوابة من دعم مالي محدد بالوقت من قبل مؤسسة أولف بالما السويدية.

ثم عادت الوكالة نفسها التي أطلقت "ألجيرياأنترفاس"، لتؤسس جريدة الكترونية أخرى سنة 2008 وباللغةالفرنسية دائما، و هي بوابة "ماغراب أيمرجان"، و هي جريدة اقتصادية مغاربية، وهي مستمرة إلى اليوم، و بالرغم من الصعوبات المالية المسجلة حسب تصريحات أحد المسئولين عن الجريدة،(13)، إلا أن الجريدة تمكنت منذ أشهر من فتح رأسمالها على بعض رجال الأعمال، حيث تمتلك أربع شركات الكثير من أسهم الشركة، و مكنت عملية فتح رأس المال من إحداث توازن مالي نسبي يمكن الموقع من الاستمرار في العمل.

ومن جانب آخر، نستطيع التأكيد أن أكثر الجرائد الالكترونية نجاحا و رواجا في الجزائر، هي جريدة "تي أس أ"باللغة الفرنسية، وهو اختصار باللغة الفرنسية لجملة هي "كل شيء عن الجزائر"، و هي التي تأسست سنة 2007.

وقد استطاع هذا الموقع الإخباري الناطق بالفرنسية "كل شيء عن الجزائر" أو "تي آس آ" من احتلال الموقع الريادي بين المواقع الإخبارية الوطنية، ونجح بعد 10 سنوات من تأسيسه في كسب عدد كبير من القراء والمتابعين.

ويبرز كأهم موقع الكتروني في الجزائر، بالنظر لعدد متصفحي الموقع ومتابعيه، و هو في الوقت نفسه أحد أكبر المواقع الأكثر استقطابا للمعلنين، حيث تقتني أكثر من 35شركة من كبريا ت الشركات الجزائرية و الأجنبية الموجودة في الجزائر، مساحات إعلانية بشكل مستمر .و قد أطلقت هذه الجريدة طبعتها باللغة العربية في ماي من سنة2017.

و يحظى هذا الموقع الإخباري بدعم واضح من بعض الدوائر السياسية المشكلة لشبكات منظومة الحكم، كما يحظى بتمويل غامض غموض النظام السياسي وآلته الاقتصادية، حيث أن الموقع يشغل أكثر من عشرين صحفيا بأجور معتبرة بالمقارنة مع العديد من قاعات التحرير الأخرى، وهو ما يؤكد وجود مصادر تمويل أخرى لأن عائدات الإشهار لا يمكن في كل الحالات من تغطية تكاليف الإنتاج، خاصة و أن أسعار الإعلانات على الواب تبقى رخيصة جدا بالمقارنة مع أسعارها في الوسائل الإعلامية الأخرى.

و من جانب آخر، توجد جرائد إلكترونية أخرى باللغة الفرنسية تتفاوت في درجة المهنية و الجودة و الحرفية، و يمكن في هذا المجال اعتبار جريدة "ليبر ألجيري"، واحدة من أهم الصحف الالكترونية، التي يمكن تصنيفها ضمن صحف الرأي، حيث تعمل هذه الصحيفة منذ سنة2014، كجريدة إلكترونية، بعدما كانت ورقية، حيث يعود تأسيسها في المنفى، في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي من قبل المحامي الجزائري و المعارض للنظام علي مسيلي، و الذي اغتيل في فرنسا في 7أفريل 1987 بباريس.

كما أطلق فريد نزار نجل وزير الدفاع الأسبق، خالد نزار، موقعا الكترونيا إخباريا باللغة الفرنسية، كثيرا ما يستخدم للدفاع عن أطروحات والده.

كما يعرف مجال الصحافة الالكترونية المتخصصة، صحيفة اقتصادية أخرى مهمة، وهي جريدة"ايكو نيوز" الصادرة باللغة الفرنسية، والتي تأسست في 2ماي 2012، وهو موقع محترف، يحظى بمرافقة بعض المعلنين ورجال الأعمال.

و في مجال تجارب الصحف الالكترونية باللغة العربية، نجد صحيفةالحدث الجزائري" أول موقع مهني احترافي جزائري تشهده ساحة الصحافة الإلكترونية باللغة العربية في الجزائر التي كانت تحصي تاريخ إطلاق الموقع في الفاتح نوفمبر 2013 أزيد من 6 مواقع إخبارية إلكترونية باللغة الفرنسية. و هي التجربة التي دامت سنتين، بسبب صعوبات مالية و شح الموارد، حسب شهادة رئيسة تحريره(14).

كما تم تأسيس العديد من المواقع الإخبارية الناطقة بالعربية، في الخمس سنوات الأخيرة، يقف وراءها صحفيون شباب بإمكانيات بسيطة جدا، مثل "سبق برس" و"الطريق نيوز" و"الجزائر 24" و"النشرة دي زاد" و"الجزائر اليوم"، وهي تستفيد من دخول خدمات الجيل الثالث والرابع على الهواتف المحمولة وما توفرها من تدفق عال للإنترنت.غير أن العديد من المشاكل المالية قد تحول دون تطور أو استمرارية هذه التجارب.

النموذج الاقتصادي للصحافة الالكترونية في الجزائر:

ضعف موارد الإعلانات والكل المجاني والهشاشة الاقتصادية

إن النماذج الاقتصادية المعروفة ، و التي تتبناها الصحف الالكترونية في العالم، لم تتبلور بشكل واضح في الجزائر، لأسباب عديدة من أهمها عدم تبلور و مأسسة النظام السياسي و الاقتصادي و التشريعي، **فنموذج تمويل الصحيفة لنفسها** و بشكل كامل موجود و لكن بشكل غامض و غير واضح، فبعض الصحف الالكترونية و هي قليلة جدا ، من الواضح أنها تمول نفسها بشكل كامل، لكن لا يعرف بالضبط مصادر تمويلها، وهو غموض بنيوي مرتبط بغموض النظام السياسي و المنظومة الاقتصادية و علاقتها بسيطرة البنية الدعائية في الممارسة الاعلامية.

أما النموذج القائم على الإعلان و الإشهار الالكتروني، فهو لم يرق لأن يتحول إلى نموذج تبني على ضوئه البوابات الالكترونية بنيتها الاقتصادية، حيث أن المعلنين لا يتسابقون على اقتناء مساحات إعلانية

في المواقع الالكترونية، لأنهم لا يشعرون بالحاجة لذلك، خاصة و أن القنوات التلفزيونية الخاصةالتي تنافس الصحافة الورقية و الالكترونية، توفر مساحات إعلانية لها بفعالية أكبر في التأثير و بأسعار غير قابلة للمنافسة. كما أن المعلنين القلائل الذين يقتنون هذه المساحات على صحافة الواب ينجحون في شرائها بأسعار تقل أكثر من 30 مرة –في سعرها–عن تلك التي تنشر في الصحافة الورقية، مما يبين أن هذه الإعلانات حتى إذا ما حدث وأن كثر عددها، فهي من المستحيل أن تغطي أجزاء كبيرة من نفقات الإنتاج.

و من جانب آخر فإن النموذج الثالث المعروف في التجارب العالمية، وهو النموذج المختلط : الذي يجمع بين سوق المعلنين و سوق المتصفحين، الذي يرتكز على تمويل الصحيفة الالكترونية بالجمع بين موارد الإعلان الالكتروني و الاشتراك، وهو نموذج الجرائد الالكترونية في البلدان الغربية، كبريطانيا و أمريكا و فرنسا و كندا، فإنه كنموذج لم يبدأ بعد في الجزائر، و لن يبدأ قبل عدة سنوات قادمة على الأقل، لأسباب عديدة من بينها، تخلف المنظومة المالية و البنكية، وعدم انطلاق مسار الدفع الالكتروني، بالإضافة لعدم بروز بوادر ثقافة الاشتراك من قبل القراء لدى الصحف الالكترونية، خاصة و أن مجانية المضامين الإعلامية موجودة بشكل كبير على شبكة الأنترنت، و من غير المؤكد أن توفر الجرائد الالكترونية مادة إعلامية راقية و مختلفة عما هو متوفر و بشكل مجاني و متنوع على شبكة الأنترنت و على مواقع التواصل الاجتماعي.

وهو ما يدعونا للوصول للحديث عن آخر نموذج اقتصادي، و القائم على الاعتماد على مداخيل الاشتراك فقط : دون اللجوء إلى الإعلان الالكتروني أو لأي شكل آخر من أشكال تمويل الصحف الالكترونية ، و هو حال بعض المواقع الكبرى في الغرب و التي تحظى بمصداقية كبيرة، و بمادة إعلامية راقية، تهم فئات كبيرة من النخب السياسية و الثقافية و الاقتصادية و الجامعية، وهو حال "ميديا بارت"

مثلا في فرنسا و غيرها من المواقع. والوصول لهذا النموذج في الجزائر لا زال بعيدا للأسباب التقنية و السياسية و الاقتصادية التي ذكرت في السابق، يضاف لهاسببا سياسيا مركزياكذلك، على علاقة ببنية النسق السياسي، حيث أن النسق السياسي في الجزائر، لا يسمح ببناء مواقع إلكترونية مؤثرة سياسيا و اقتصاديا، تعمل على الاستقصاء و على بناء تفاعل فكري قد يفضي لبناء ديناميكيات ثقافية و اجتماعية و اقتصادية تتجاوز قدرة النظام السياسي في التحكم فيها.

و حتى نتمكن من اختصار ما سبق ذكره بشكل واضح و دقيق، فإنه يمكن القول أن النموذج الاقتصادي للصحف الالكترونية يتميز بثالوث مشكل من ضعف موارد الإعلانات و من سياسة تحريرية قائمة على نشر المادة الإعلامية بسياسة الكل المجاني،بالإضافة إلى الهشاشة الاقتصادية التي تتميز بها كل الصحافة الالكترونية التي لا يمكن أن تستمر دون تدخل استثمارات رجال المال و الأعمال.

المشاكل و التحديات التي تواجه الصحافة الالكترونية في الجزائر

إن متابعتنا لواقع الصحافة الالكترونية في الجزائر، و مقابلاتنا المتعددة مع أهم الفاعلين في هذا الحقل الإعلامي، توضح أن مشاكل و تحديات هذا القطاع كبيرة و معقدة، قد لا تسمح على المدى القريب و المتوسط، من بناء صحافة إلكترونية محترفة و قوية مهنيا و اقتصاديا و مؤثرة سياسيا و ثقافيا، و يمكن حصر أهم هذه التحديات و المشاكل، فيما يلي:

1-الفراغ التشريعي و القانوني الخاص بتنظيم و ضبط الصحافة الالكترونية، حيث أن التشريع الجزائري لا يتضمن أي نص يعترف بالمشروعية القانونية للصحافة الالكترونية، ككيان مهني و اقتصادي، كما أن القانون لا يتحدث عن الهوية المهنية و القانونية لصحفيي الواب، وهو أمر يطرح

مشاكل على عدة أصعدة خاصة و أن هذا القطاع الإعلامي يشغل ما لا يقل عن 250صحفي في الوقت الحالي..

و قد بدأت بعض المشاكل تبرز في هذا المجال، فاللجنة الوطنية التي نصبها وزير الاتصال السابق و المكلفة باستصدار بطاقة الصحفي المحترف، رفضت ملفات طلبات استصدار بطاقات الصحفي المحترف، للصحفيين الذي يشتغلون لدى الصحف الالكترونية، بحجة أن القوانين لا تنصص إلا على صحفيي الوسائط الإعلامية القديمة.

2- **غياب قانون ينظم الإشهار في الجزائر، بالنسبة لكل القطاع الإعلامي بمختلف وسائطه القديمة و الجديدة،** وهو وضع عمق من ممارسات المنظومة السياسية و شبكاتها الاقتصادية لاستخدام الإعلان كسلاح سياسي للضغط على المؤسسات الإعلامية، و هو الوضع الذي تعمق اليوم أكثر مع منافسة القنوات التلفزيونية الخاصة في سوق الإعلان و الإشهار، و التي تتبنى أسعار بخسة غير قابلة للتنافس، و تبث الإعلانات في فترات طويلة تفوق كل المعايير الأخلاقية و المهنية المتعارف عليها، و لا تحترم الحد الأدنى من حقوق الجمهور ، كما أن غياب آليات الضبط الإعلاني سيؤدي إلى استمرار احتكار الشركات المتعددة الجنسيات للإشهار على الواب، على حساب مصالح الإعلام الالكتروني في الجزائر.

3-التحديات التقنية و التكنولوجية، حيث لا يزال تدفق الأنترنت في الجزائر ضعيف وخدماته بالمقارنة مع المعايير الدولية(15)، كما أن أنظمة تأمين المواقع الالكترونية في الجزائر لا تزال ضعيفة، فحتى موقع وكالة الأنباء الجزائريةمثلا تعرض للقرصنة، بالإضافة لمواقع أخرى، كما أن خدمات الشركات الجزائرية التي تضمن خدمة إيواء المواقع، لا زالت خدمات ضعيفة و غير جيدة، و هو ما أدى بالغالبية الساحقة من البوابات الالكترونية لإيواء مواقعها في الخارج، في فرنسا، و سويسرا و ألمانيا بالأساس.

4-تخلف المنظومة المالية و البنكية في الجزائر، وهو عامل سيؤثر على تطور الصحافة الالكترونية في بناء نموذج اقتصادي قوي للصحافة الالكترونية، حيث أن أنظمة الدفع الالكتروني بالنظر لوتيرة العمل من قبل الوزارات المعنية لن تبدأ فعليا قبل خمس سنوات، و من غير المؤكد أن تكون مؤمنة بالشكل الكافي.

5-سياسة الكل المجاني المنتشرة على الواب، و هذه المجانية ستكون قاتلة اقتصاديا لكل المؤسسات الإعلامية، التقليدية و الجديدة، لأنها تنتج منافسة غير متكافئة، تفرض على الصحافة الالكترونية الحد من تكاليف الإنتاج على حساب نوعية المادة الإعلامية.

6-النسق السياسي و الاقتصادي و التشريعي في الجزائر، الذي لا توجد أية مؤشرات جادة، على وعيه بضرورة إحداث التحولات التي تمكن الصحافة الالكترونية من بناء نموذج اقتصادي يمكنها من أن تكون كيانا مهنيا و قانونيا، لبناء صحافة إلكترونية مهنية و تنافسية و مستقلة، تعمل على الاستقصاء و الإخبار و المساهمة في صناعة الرأي العام.

7-عدم وضوح الهوية القانونية و المهنية للصحفي على الواب في المنظومة التشريعية و في الممارسة المهنية، ودور الصحفي في فضاء إعلامي مفتوح، يتدخل فيه الجمهور بالتفاعل و بإنتاج معلومة موازية للمعلومة التي ينتجها الصحفي المحترف، و المخاطر المحدقة باستقلالية و حرية الصحفي بسبب الهشاشة الاجتماعية و الاقتصادية التي يعيش فيها صحفيي الواب.

الخلاصة:

يجب علينا التأكيد في آخر هذه الورقة، على أن أزمة الصحافة الورقية في الجزائر ستؤدي في العشر سنوات القادمة على أقصى تقدير للموت المحتوم لغالبية العناوين الموجودة بالنظر للمؤشرات

و المعطيات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية ،و بأن عدد العناوين الصحفية الورقية التي ستبقى تصدر، سوف لن يتعدى حسب أكثر السيناريوهات تفاؤلا ستة عناوين صحفية، ويتعلق الأمر بتلك التي ستكون مرتبطة بشبكات رجال المال و الأعمال الموجودة على علاقة بمنظومة الحكم، و بعض عناوين الصحافة الحكومية التي تمارس الدعاية السياسية لصالح السلطة، وتلقى دعما ماليا مستمرا من الخزينة العمومية.

و أن هذه الصحف إن لم تتأقلم مع التحول الرقمي، و الاستعداد لتطوير نموذج اقتصادي يجمع بين إستراتيجية تسويق الورقي مع الصيغة الرقمية، فإنه من المحتمل أن لا تبقى إلا أربع جرائد ورقية و في أحسن الحالات.

أما عن الصحافة الالكترونية، فإنه يمكن القول أن النموذج الاقتصادي للصحف الالكترونية يتميز بثالوث مشكل من ضعف موارد الإعلانات و من سياسة تحريرية قائمة على نشر المادة الإعلامية بسياسة الكل المجاني، بالإضافة إلى الهشاشة الاقتصادية التي تتميز بها كل الصحافة الالكترونية التي لا يمكن أن تستمر دون تدخل استثمارات رجال المال و الأعمال. و دون انفتاح النسق السياسي .

فتطوير الصحافة الرقمية يمر حتما عبر رفع مجموعةمن التحديات الاقتصادية و السياسية و التقنية و التكنولوجية و التشريعية و المهنية، و التي يمكن التأكيد أن البعض منها يصعب الوصول إليها على المدى القريب و المتوسط.

فالتسيير السياسوي و الإداري للحقل الإعلامي، و التأخر الإرادي المسجل في انتشار الأنترنت، يؤدي إلى ضعف المنتج الإعلامي الجزائري على الواب. و هي المفارقة الكبيرة لبلد لا يزال نظام الحكم فيه يرى في الواب تهديدا. فعوض تطوير و تشجيع مضامين جزائرية على الشبكة، فإن السلطة تلجمها و تعرقلها(غياب المنظومة التشريعية، و مقاطعة إعلانية عمومية شاملة).

إن تأخر الجزائرفي المضامين المنتجة على الواب كبير بالمقارنة حتى مع البلدان المجاورة، و هذا أحد أكبر تناقضات و مفارقات النظام الجزائري: فباسم التهديد المفترض للشبكة، يقوم بعرقلة المضمون الجزائري، و بالتالي فإن المضمون "الأجنبي"، يصبح الأكثر اطلاعا من قبل المستخدمين الجزائريين للأنترنت، وهو ما يعني في النهاية أن النظام الجزائري يرى و بشكل عملي أن التهديد كامن في المضمون الجزائري.

و ما يمكن قوله في الأخير، هو أن، التحدي المشترك للصحافة الالكترونية والورقية، يبقى البحث عن تحسين الأداء المهني للصحفيين، من أجل بناء هوية مهنية تحقق حق الجمهور في الإعلام، وواجب الصحفيين في ممارسة مهنية تحترم أخلاقيات المهنة، وقواعد الممارسة الإعلامية النظيفة التي تنقل الإعلام من منظومة الدعاية والإشهار، إلى منظومة الإعلام و الإخبار.

الهوامش:

(1)أنظر على سبيل المثال لا الحصر:

JuiaCagé,sauver les medias, Seuil ,France 2015

McChesteny –Nichols John , the death and life of great American newspapes Philadelphia Nation Bokk,2010

SchiffrinAndré,l'argent et les mots,Paris,La fabrique 2010

(2)أنظر وزارة الاتصال :دفاتر الاتصال ماي2015

(3)تمت صياغة هذا الجدول بعد قراءة معمقة لأرقام وزارة الاتصال الواردة في دفاتر الاتصال ماي 2015 .

(4) من تصريحات وزير الاتصال السابق حميد قرين يوم 03ماي2017.

(5)ويتعلق الأمر بيوميتي وقت الجزائر Le temps d'Algérie و' ، اللتان يملكهما رجل الأعمال و رئيس منتدى المؤسسات.

(6) تم بناء هذا الجدول و هذه الأرقام بناء على اتصالات و تحقيقات ميدانية قام بها الباحث لدى الصحفيين و بعض المصادر في المطابع و هي معومات تبقى غير معلنة حيث تحرص كل الأطراف على التغطية على حجم تهاوي سحب الصحف

(7) دراسة لمؤسسة ImmarResearch&Consultancy

(8)أنظر صحيفة الوطن ليوم 16أفريل 2017

Kamel Benlkadi : la percée d'internet en Algérie

(9) أنظر كتاب .

2017: *L'information à tout prix* (Ina Éditions) Mars Julia Cagé, Marie-Luce Viaud et Nicolas Hervé

(10) من مقابلة مع السيد نجيب بلحيمر كاتب صحفي بصوت الأحرار يوم 15 جوان 2017.

(11)من بيان المطابع العمومية الصادر يوم 7 ماي 2017

(12) أنظر جريدة الوطن ليوم 03ماي2017

Presse écrite : le dur métier des messageries.

(13) مقابلة مع السيد جعفر السعيد أحد مؤسسي ماغرابايمارجون يوم 22جوان2017

(14) مقابلة مع السيدة فتيحة بوروينة رئيسة تحرير الحدث الجزائري يوم 13أفريل 2017

(15)أنظر آخر تقرير دولي في هذا المجال صدر في نهاية جوان 2017

Débit Internet : L'Algérie et le Venezuela les mauvais élèves de la planète

http://www.huffpostmaghreb.com/2017/06/30/algerie-venezuela-connect_n_17330214.html?ncid=tweetlnkfrhpmg00000009